إسرائيل والخليج.. هل تفتح التطورات الأخيرة الباب أمام شراكة أمنية واسعة؟

بعد عام ونصف من التوقيع على "اتفاقيات أبراهام"، تعمل إسرائيل والبحرين والإمارات الآن على تطوير علاقاتهم الاقتصادية والعسكرية.

وعلى مدى الـ18 شهرا الماضية، وسّعت إسرائيل علاقاتها التجارية مع الإمارات والبحرين بشكل كبير، كما عززت التعاون في قطاعي التكنولوجيا العسكرية والأمن السيبراني.

وخلال الأسابيع الماضية، تسارعت هذه العملية.

ومطلع الشهر الجاري، وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني جانتس" اتفاقية أمنية مع البحرين. وتعد هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها مع دولة خليجية. وتهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين في قطاعي المخابرات والدفاع.

وخلال زيارة "جانتس" للبحرين، شاركت إسرائيل في مناورة بحرية بقيادة الولايات المتحدة في الخليج والبحر الأحمر وشمال المحيط الهندي.

وللمرة الأولى، أبحرت البحرية الإسرائيلية على طول السواحل السعودية والعمانية، بالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية.

وبشكل عام، تشير هذه الأحداث إلى اعتزام إسرائيل تشكيل تحالف استراتيجي جديد في المنطقة في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تخفيف التزاماتها تجاه الشرق الأوسط.

ويبقى أن نرى ما إذا كان مثل هذا التطور قد يؤدي إلى توترات مستقبلية مع إيران.

المنامة وأبو ظبي بوابة إسرائيل إلى الخليج

أصبحت الإمارات والبحرين بمثابة بوابة لإسرائيل لدخول الخليج.

وبعد أن صعدت المليشيات الموالية لإيران من هجماتها ضد منطقة مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من اليمن والعراق والبحر الأحمر، أظهرت أبوظبي والمنامة وتل أبيب مخاوف أمنية مشتركة.

كما تضع السعودية أولوية لمواجهة تهديدات الأمن البحري وانتشار الصواريخ الباليستية والطائرات المسلحة بدون طيار والتهريب والإرهاب وأنشطة القرصنة.

وتتمتع الرياض بشراكة قوية (وإن كانت جدلية في بعض الأحيان) مع الإمارات، بالإضافة إلى تقارب جيوسياسي غير رسمي مع إسرائيل.

ومع أن السعوديين ليسوا جزءا من "اتفاقيات أبراهام" رسميًا، لكنهم جزء من المعادلة الأمنية في طريق (البحر الأبيض المتوسط - البحر الأحمر - باب المندب) لأن العديد من المشاريع المتعلقة بـ "رؤية 2030" تقع على الساحل الغربي للمملكة.

إسرائيل والإمارات: تهديدات وتقنيات مشتركة

تنبع الدوافع الرئيسية للتعاون بين إسرائيل والإمارات في مجال التكنولوجيا العسكرية من التهديدات المشتركة التي تواجهها الدولتان حاليًا من إيران ووكلائها.

ويواجه كلا الجانبين تهديدًا خطيرًا من الانتشار الإقليمي غير المسبوق لصواريخ أرض - أرض والطائرات بدون طيار.

ويوفر هذا التهديد المشترك فرصة فريدة للطرفين لتعميق العلاقات الأمنية.

ويمكن للإمارات الوصول إلى تكنولوجيا الدفاع الجوي الإسرائيلية، بينما يمكن لإسرائيل اكتساب المعرفة العملياتية حول كيفية عمل أعدائها.

ومع ذلك، فإن تعميق هذا التعاون بينهما قد يدفع إيران أيضًا إلى زيادة تهديداتها لأبوظبي من أجل دق إسفين بين إسرائيل والإمارات.

إسرائيل ضامن الأمن السيبراني للإمارات

ونظرًا للمخاوف المشتركة من قدرات الحرب الإلكترونية الإيرانية والقلق المتبادل بشأن الحرب الباردة الحالية بين الولايات المتحدة والصين، تميل بعض دول الخليج إلى الشراكة مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا والإنترنت.

وتوفر أبوظبي ودبي أسواقا للتكنولوجيا الإسرائيلية ومصادر لتمويل الصناعات التكنولوجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

وبالتالي، تعمل الإمارات كمنصة انطلاق للصادرات الإسرائيلية والشراكات في جميع أنحاء المنطقة.

ومع ذلك، فإن تعميق التعاون السيبراني بين إسرائيل والإمارات قد يدفع إيران إلى الرد بطريقة متشددة مما يزيد التوترات في جميع أنحاء الخليج العربي.

التصعيد في الخليج

إن التنسيق المتزايد بين إسرائيل ودول الخليج العربي في مجال الأمن البحري يعكس إعادة ترتيب شاملة لهذه الدول في شكل شراكة تهدف إلى مواجهة إيران.

وتشجع الولايات المتحدة مثل هذه الجهود، كما يتضح من الدور الفعال الذي لعبته واشنطن في تمكين

"اتفاقيات أبراهام"، والتي ساعدت في تحريك أشكال إضافية من التعاون بين إسرائيل ودول الخليج التي لم تطبع العلاقات (حتى الآن).

وتعكس التدريبات البحرية الأخيرة بين إسرائيل والولايات المتحدة وسلطنة عمان هذا الاتجاه العام.

ويحرص سلطان عمان "هيثم بن طارق" على إعادة تأكيد أهمية عمان بالنسبة للولايات المتحدة، وهو ما تفعله دول الخليج بشكل متزايد من خلال الشراكة مع إسرائيل.

وقد حدث هذا بالرغم من علاقة عمان الوظيفية مع إيران.

بذور الخلاف مع طهران

يحمل التطبيع العربي الإسرائيلي تداعيات مختلطة على البيئة الأمنية في الخليج العربي.

وبالرغم من الآفاق الاقتصادية لمبادرات التطبيع، فإن تداعياته الأمنية ما تزال غير واضحة.

وتثير العلاقات الأمنية المتزايدة بين إسرائيل والبحرين والإمارات، مثل التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، تكهنات بأن إسرائيل تهدف إلى ملء الفراغ الذي تتركه المتحدة والعمل كضامن لأمن دول الخليج.

وفي الوقت الحالي، لا ترى طهران أي تهديد مباشر من هذه التطورات. ومع ذلك، إذا تطور التطبيع إلى تحالف أمني قوي مناهض لإيران، فسيكون له نتائج عكسية على الأمن الإقليمي، حيث سيدفع ذلك طهران لاتخاذ إجراءات مضادة بما في ذلك تطوير تقنيات لاختراق الدفاعات الجوية وتصدير هذه التقنيات إلى الوكلاء الإقليميين.

ويمكن أن تصبح هذه الديناميكية جوهر التوترات المستقبلية مما يقلل احتمالات ظهور نظام أمني تعاوني في المنطقة.

لا تزال واشنطن الشريك الأمني الرئيسي لدول الخليج

مع تصاعد هجمات الحوثيين ضد الإمارات، كشفت تقارير أن أبوظبي تسعى للحصول على أنظمة دفاع جوي إسرائيلية (منظومة القبة الحديدية)، وينبغي هنا الإشارة إلى التالي:

أولاً، كان هناك تعاونا استخباراتيا وأمنيا مستمرا بين إسرائيل والخليج على مدار سنوات، لكن الجديد هو الطبيعة العلنية لهذه المشاريع الأمنية.

ثانيًا، دفع القلق بشأن انسحاب أمريكا من المنطقة - أو على الأقل تقليل أولوية الشرق الأوسط - إلى تقريب إسرائيل وهذه الدول العربية من بعضهما البعض.

ومع ذلك، كما يشير الاستخدام الأخير لمنظومة الدفاع الجوي الأمريكية "ثاد" في الإمارات ضد ضربات الحوثيين، ستظل الولايات المتحدة الشريك الرئيسي لدول الخليج عندما يتعلق الأمر بمبيعات الأسلحة والالتزامات الأمنية.

أخيرًا، نظرًا لقرب دول الخليج وضعفها أمام إيران، فلا أحد يستطيع أن يصبح رأس حربة للأمريكان - حتى الإسرائيليين - ضد إيران.

وستحاول دول الخليج تحقيق التوازن في علاقاتها مع إسرائيل وإيران.

وهذا هو الحال بشكل خاص مع الإمارات، التي لديها علاقات تجارية مع إيران.

المصدر | مجموعة كتّاب/ المعهد الإيطالي للدراسات الأمنية – ترجمة وتحرير الخليج الجديد